موظفوها ألقوا باللوم على الحكومة الفلسطينية

الصحافيون الفلسطينيون ينظمون اعتصاما واضرابا احتجاجا على حادثة تفجير مكتب «العربية»

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

نظم عشرات الصحافيين الفلسطينيين أمس اعتصاماً في ساحة المجلس التشريعي الفلسطيني بمدينة غزة تضامناً مع قناة «العربية» الفضائية الاخبارية التي تعرض مكتبها بغزة لحادثة تفجير من قبل مجهولين.

وندد الصحافيون المعتصمون بحادث التفجير الذي تعرض له مكتب القناء بعد أن زرع مسلحون مجهولون عبوة ناسفة أمامه ما ادى الى تدميره والحاق خسائر مادية كبيرة دون وقوع اية اصابات بشرية.

كما نددت كافة القوى الوطنية والاسلامية بالحادث واعتبرت الحكومة الفلسطينية الاعتداء بأنه عمل إجرامي مرفوض وطنياً وأخلاقيا ويتنافى مع كل القيم والحريات الصحافية.

وقال الدكتور غازي حمد الناطق باسم الحكومة في تصريح صحافي «إنه ورغم الخلاف الذي حدث بين الحكومة الفلسطينية وقناة «العربية» مؤخرا إلا إننا أكدنا أننا سنعالج الأمر بطريقة قانونية سليمة، ورفضنا حينها كل التهديدات التي تعرض لها موظفو قناة «العربية»، بل أننا عرضنا توفير حماية لمكتبهم من أي اعتداء محتمل».

كما نددت حركة حماس بحادثة الاعتداء وأدانت أي اعتداء على أي من الصحافيين أو المؤسسات الإعلامية، مؤكدة على دعمها الكامل للإعلام الحر ورفض سياسة تكميم الأفواه.

وطالب فوزي برهوم المتحدث باسم حركة حماس الجهات الأمنية بالتحقيق في الحادث وتقديم الفاعلين للعدالة، وتوفير الحماية للمؤسسات الإعلامية والعاملين فيها.

وقال «ان ما حدث لمكتب فضائية «العربية» من اعتداء آثم هو فعل مدان ومستنكر لأنه ليس من ثقافتنا ولا من عقيدتنا»، لافتاً الى أن حركته تنظر للحادث على انه استغلال رخيص ولعبة مكشوفة من جهات الكل يعلمها تحاول الاصطياد في المياه العكرة، واستغلال حادثة تعرض القناة لرئيس الوزراء بالإساءة ورفضها الاعتذار لمحاولة تشويه صورة حماس والحكومة وإشاعة الفوضى.

من جانبه أدان النائب محمد دحلان رئيس لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي الفلسطيني عملية التفجير واعتبرها «عملاً بربرياً».

وقال انه «يمثل استهدافاً لحرية الرأي والتعبير، وانتهاكاً لكافة الأعراف والمواثيق التي تكفل للعاملين في المجال الإعلامي أن يتمتعوا بحصانات خاصة، مهما بلغت درجة الاختلاف والتباين مع أدائهم المهني البحت، وخصوصاً للقنوات الموضوعية كقناة «العربية» التي دأبت على الوقوف بمسافة متساوية تجاه مختلف أطراف الطيف السياسي الفلسطيني».

ودعا النائب دحلان وزير الداخلية الفلسطيني سعيد صيام بصفته «المسؤول الأول عن أمن المواطن وسلامة المؤسسات والممتلكات» لتحمل مسؤولياته والإسراع في إلقاء القبض على الجناة المجرمين الذين يحاولون تكميم الأفواه وفرض منطقهم غير الأخلاقي في التعامل مع وسائل الإعلام» مشيراً الى أن قناة «العربية» تعرضت لتهديدات مؤخراً «من أطراف بعينها وبالتالي تصبح دائرة الاشتباه محددة».

ودانت فتح الاعتداء وأكدت في بيان لها حرصها الشديد على حرية الرأي والتعبير وحقّ الجمهور في الاطلاع على الحقيقة والوصول إليها.

واستنكرت فتح ما أسمته «الروح الظلامية والرؤية الإرهابية التي تمارس ضد الإعلاميين ووسائل الإعلام المحلية و«العربية والدولية بأشكال متعددة من قبل بعض الجهات المعروفة».

وأشارت الى أن «هذا الحدث الإجرامي يأتي بعد سلسلة من التهديدات التي تعرّض لها العاملون في مكتب القناة وأسرهم بعد بث تسجيل صوتي على لسان رئيس الوزراء اسماعيل هنية يتطاول فيه على الذات الإلهية».

كما أكد خضر حبيب القيادي في حركة الجهاد الإسلامي أن «مثل هذه الأعمال التي تستهدف حرية الصحافة والكلمة لا تخدم سوى العدو الصهيوني»، داعياً الى تضافر كل الجهود لكشف مرتكبي هذه الأفعال المشينة بحق الشعب الفلسطيني وتفويت الفرصة على المجهولين بالتلاعب بالساحة الفلسطينية.

وبدورها ألقت ريهام عبد الكريم مديرة مكتب قناة «العربية» الفضائية بغزة باللوم على الحكومة الفلسطينية لعدم اتخاذها الإجراءات اللازمة لمنع وقوع الاعتداء.

وأشارت عبد الكريم الى أن طاقم قناة «العربية» اجتمع بوزير الداخلية والأمن الوطني سعيد صيام الذي أبدى استعداده لحماية مكتب القناة، موضحة أن الخلاف الدائر بين الحكومة الفلسطينية وقناة «العربية» على خلفية بث خبر يتعلق برئيس الوزراء الفلسطيني الأستاذ إسماعيل هنية جاء بعلم مستشار هنية أحمد يوسف.

وأوضحت أن «هذه الجريمة لابد أن تستوقف جميع المؤسسات الصحافية وأفرادها لتغيير واقع الصحافة الفلسطينية ومحاولة توفير الأمن للمؤسسات الإعلامية وأفرادها العاملين بغزة».

وكان عدد من العاملين في مكتب «العربية» في مدينة غزة اكدوا أنهم تلقوا سلسلة من التهديدات من قبل جهات مجهولة.

وقال سيف الدين شاهين مراسل القناة ان تهديدات مباشرة وجهت للعاملين ليلة الأربعاء الماضي بعد برنامج آخر ساعة الذي بثته القناة.

وبين أن التهديدات كانت من خلال الهاتف من قبل أرقام مجهولة تخللها تهديدات قبيحة لعدد من العاملين في مكتب «العربية» في غزة، وكذلك كلمات نابية، إضافة الى سلسلة من الإشارات التي كانت تنبئ بأن امراً ما سيحدث سواء للعاملين أو المكتب.

ولفت شاهين الى أن التهديدات لم تكن تحمل مطالب محددة باستثناء التطرق الى البرنامج الذي عرضته القناة واستضافت خلاله الدكتور يوسف المستشار السياسي لاسماعيل هنية رئيس الوزراء. وقال شاهين «إن المتصلين كانوا يتهموننا خلال مكالمات التهديد بأن بث البرنامج كان متعمداً ومدبراً ومخططا له».

يذكر أن التفجير دمر غرفة تحرير الاخبار التي كانت وقتها خالية والحق اضرارا ببعض الجدران بداخله.

وكانت الحكومة الفلسطينية قررت ملاحة القناة قانونياً في اعقاب بثها تسجيلا نسب لرئيس الوزراء فيه تطاول على الذات الالهية.

قالوا: «ابلغوا دحلان ان القاعدة وصلت الى غزة»

مجهولون يفجرون منتجع الواحة السياحي شمال غزة

غزة ـ «القدس العربي» ـ اشرف الهور:

افادت مصادر امنية وشهود عيان فلسطينيون امس ان مسلحين مجهولين قاموا بتفجير منتجع الواحة السياحي الذي يملكه مستثمرون فلسطينيون في منطقة السودانية في شمال قطاع غزة دون ان يوقع اصابات.

واوضحت المصادر الامنية ان مسلحين مجهولين قاموا بخطف ثلاثة من حراس منتجع الواحة السياحي في منطقة السودانية ثم قاموا بوضع متفجرات داخل بنايات المنتجع وتفجيرها مما احدث اضرارا جسيمة فيه.

وذكر شهود عيان ان العاملين الثلاثة في المنتجع تم اخلاء سبيلهم فيما بعد.

وافاد العاملون ان منفذي الهجوم سألوهم ان كان المنتجع مملوك للنائب محمد دحلان ام لا وانهم اجابوا بالنفي.

وقال احد العاملين ان احد المسلحين قال لهم «ابلغوا دحلان ان القاعدة وصلت الى غزة» في اشارة الى تنظيم القاعدة.

وقال العاملين ان عدداً كبيراً من المسلحين اقتحموا المنتجع وزرعوا عدة عبوات ناسفة في مبانيه قبل تفجيره.

ويشمل المنتجع شاليهات على الشاطئ وصالة اجتماعات وعدة صالات للافراح وفي جهته الشمالية فندق للسياح، حيث اتى التفجير على صالة الاجتماعات وصالة افراح وجزء كبير من الشاليهات. يذكر ان المنتجع متوقف عن العمل منذ بدء الاتفاضة الحالية نهاية العام 2000 .

من جهة ثانية ذكر مصدر طبي فلسطيني ان مدير مكتب البريد في مخيم جباليا شمال قطاع غزة اصيب بجروح حرجة اثر اطلاق النار عليه من قبل مجهولين اثناء توجهه الى عمله.

تفاؤل حذر في غزة قبل استئناف الحوار الوطني الفلسطيني

غزة ـ من عادل الزعنون:

اعرب عدد من المسؤولين الفلسطينيين عن تفاؤلهم بتوصل الحوار الوطني الفلسطيني الذي استؤنف امس الثلاثاء في غزة الى صيغة مشتركة بين حركتي فتح وحماس لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وقال فوزي برهوم المتحدث باسم حركة حماس ان «الحوار ينطلق في جولة جديدة في غزة على مستوى لجنة المتابعة العليا للفصائل الوطنية والاسلامية وممثلي المجلس التشريعي، وبعدها ستعقد لقاءات ثنائية وموسعة بهدف التوصل الى اتفاق وطني وحكومة الوحدة الوطنية».

واوضح في تصريح لوكالة فرانس برس ان «اللقاء بين الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل شكل ارضية فاعلة لهذا الحوار واعطى حالة اطمئنان».

واتفق محمود عباس وخالد مشعل في لقاء في دمشق الاحد على مواصلة الحوار حتى التوصل الى اتفاق بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وقال ماهر مقداد المتحدث باسم حركة فتح ان «هناك قضايا كثيرة ستطرح»، موضحا «سنقدم ورقة تتضمن الملف الامني حيث سنطالب بدمج القوة التنفيذية (التابعة لوزير الداخلية سعيد صيام) بالاجهزة الامنية واجهزة الشرطة».

واضاف «نحن متفائلون ونأمل ان ينجح الحوار هذه المرة مع ان لنا تجربة مريرة مع حماس في حوارات سابقة»، مؤكدا «ان فتح على استعداد الا تشارك بأي وزير بالحكومة وسندعم هذه الحكومة بشرط ان تكون قادرة على رفع الحصار ولديها برنامج مقبول وطنيا».

وقال مقداد ان «وثيقة الجبهتين الشعبية والديمقراطية تحدثت عن اسبوعين كسقف للحوار لكن حماس اعطت اشارات عبر وسائل الاعلام انها لا تريد سقفا زمنيا للحوار واذا اصرت فهذا قد يسهم في افشال الحوار لاننا نريد حوارا من اجل نتائج».

اما داوود شهاب المتحدث باسم حركة الجهاد الاسلامي فأكد «نحن متفائلون في ان يتم التوصل الى اتفاق وطني شامل في هذا الحوار الوطني الذي يأتي في وقت نحن بحاجة ماسة اليه للحفاظ على جبهتنا الداخلية وحماية المقاومة ومواجهة العدوان الاسرائيلي».

وشدد على ضرورة «التأكيد على تحريم الاحتكام للغة السلاح والاقتتال الداخلي ايا كانت الاختلافات والتباينات واعتماد الحوار كلغة وحيدة بيننا». واضاف «لمسنا من الاخوة في حماس وفتح جدية في تحقيق التوافق الوطني ونأمل ان ننجح مع كل الفصائل في ذلك».

وكانت لجنة المتابعة العليا اعلنت الاثنين ان الحوار سيجري برعاية رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس الوزراء اسماعيل هنية وبدعوة من رئيس المجلس التشريعي بالانابة احمد بحر وابراهيم ابو النجا رئيس لجنة المتابعة.

وكان عباس ومشعل اكدا في بيان مشترك صدر بعد لقائهما الاحد في دمشق انهما اتفقا على استكمال الحوار حول تشكيل حكومة وحدة وطنية ومنع الاقتتال الفلسطيني وبدء خطوات لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ورفض الدولة الموقتة.

وتسود حالة من التوتر الشديد بين فتح وحماس منذ اعلان عباس منتصف كانون الاول/ديسمبر الماضي عزمه الدعوة الى انتخابات مبكرة بعد فشل ستة اشهر من المباحثات لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

الجيش الإسرائيلي يعتقل 10 في الضفة وكتائب الأقصى تقصف سديروت بـ 4 صواريخ

استشهاد فلسطيني متاثرا بجروح اصيب بها برصاص الاحتلال في خان يونس

غزة ـ رام الله ـ «القدس العربي»:

افاد مصدر طبي فلسطيني ان ناشطا فلسطينيا استشهد امس الثلاثاء متأثرا بجروح اصيب بها في ايلول (سبتمبر) الماضي برصاص الجيش الاسرائيلي.

وقال المصدر نفسه ان «زياد العبد ابو سعادة (22 عاما) من سكان بلدة بني سهيلة (شرق خان يونس في جنوب قطاع غزة) استشهد اثر اصابته برصاصة في الرأس في التاسع من ايلول (سبتمبر) الماضي اطلقها جنود الاحتلال الاسرائيلي عليه».

واكدت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الاسلامي في بيان ان «الاستشهادي» ابو سعادة كان اصيب خلال اشتباك مع «قوة خاصة اسرائيلية» قرب منزله في بلدة بني سهيلة.

واعلنت مجموعة فلسطينية تابعة لحركة فتح، أنها قصفت قبيل ظهر امس بلدة سديروت الإسرائيلية بأربعة صواريخ من طراز «ياسر».

وأكدت كتائب شهداء الأقصى الذراع المسلحة لحركة فتح، في بيان لها: «تمكنت إحدى مجموعات الشهيد ياسر عرفات المجاهدة من إطلاق 4 صواريخ من طراز ياسر باتجاه بلدة سديروت».

وقالت ان القصف يأتي في إطار «مسلسل الرد الطبيعي على الخروقات الصهيونية للتهدئة والملاحقة اليومية لكوادر المقاومة وقادتها».

من جهة اخرى ذكر مصدر طبي فلسطيني ان مدير البريد في جباليا في شمال قطاع غزة «اصيب بجروح صعبة اثر اطلاق النار عليه من قبل مجهولين اثناء توجهه الى عمله في جباليا».

وفي الضفة الغربية أعلن الجيش الإسرائيلي أنه اعتقل عشرة مطلوبين فلسطينيين من مختلف التنظيمات الفلسطينية خلال مداهمات قام بها في الضفة الغربية. وقال ناطق باسم الجيش الإسرائيلي إن القوات الإسرائيلية قامت بنشاطات عسكرية الليلة قبل الماضية، وفجر امس، في جنين ونابلس ورام الله والخليل، بالضفة الغربية اعتقلت خلالها عشرة من المطلوبين الفلسطينيين.

الى ذلك قال شاهد عيان ان نشطاء فلسطينيين أفرجوا امس الثلاثاء عن ثلاثة مواطنين فرنسيين كانوا قد احتجزوهم في مدينة نابلس في الضفة الغربية.

وخرج الرجال من مبنى مع دبلوماسي فرنسي حضر لتأمين الافراج عنهم بعد نحو ساعتين من خطفهم على يد مسلحين من كتائب شهداء الاقصى التابعة لحركة فتح.

سيدة فلسطينية واطفالها تقف على انقاض منزلها الذي مدره الاحتلال الاسرائيلي في قرية سواحره الشرقية قرب القدس

سلطات الاحتلال حكمت على 32 فلسطينيا العام الماضي بالسجن المؤبد مدى الحياة

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

حكمت المحاكم العسكرية الاسرائيلية على 32 فلسطينيا العام الماضي بالسجن المؤبد مدى الحياة ليلتحقوا بمئات الاسرى الفلسطينيين المحكومين بذلك الحكم.

واوضحت إحصائية لمؤسسة التضامن الدولي ان تلك الاحكام تراوحت بين السجن المؤبد مرة واحدة (في أدناها) وصولا الى الحكم بالسجن المؤبد 12 مرة وعدد متباين من السنين.

واستنادا للمعطيات الواردة في تقرير مؤسسة التضامن الدولي، فان مجموع الأحكام التي صدرت ضد هؤلاء الاسرى (32 أسيرا) بلغت 205 مؤبدات، اضافة الى 242 عاما.

ومن بين هؤلاء الاسرى حكم على 14 اسيرا منهم بالسجن المؤبد مرة واحدة، بينما تراوحت احكام 11 اخرين ما بين 3 ـ 9 مؤبدات ، في حين تراوحت احكام الباقين وعددهم سبعة أسرى ما بين 11 و21 مؤبدا.

وقالت مؤسسة التضامن ان سلطات الاحتلال ترمي من وراء اصدار هذه الاحكام القاسية الى «تحطيم معنويات الاسرى وذويهم». واشارت المؤسسة الدولية في تقريرها الى ان سلطات الاحتلال واصلت سياستها التعسفية والقمعية بحق الاسرى الفلسطينيين ضمن مسلسل كسر إرادتهم داخل السجون والمعتقلات.

واوضحت مؤسسة التضامن الدولي بان من الوسائل التي دأبت عليها إدارة السجون الاسرائيلية لكسر ارادة الاسرى اصدار الأحكام العالية بحقهم، والتي تصل في بعض الأحيان الى أكثر من 67 مؤبدا متراكمة، بهدف زيادة تحطيم نفسية المعتقل وأهله.

واضاف التقرير ان كثيرا من هذه الأحكام العالية يتم المصادقة عليها دون أن يحصل المعتقل على حقه في الدفاع عن نفسه أو في محاكمة عادلة، وقد يتم إصدار هذه الأحكام بمجرد الشبهة أو ما يعرف بقانون تامير الإسرائيلي وهو قانون يحاكم المعتقل الفلسطيني على اعتراف الغير، وليس على اعترافه هو، ويتم بمقتضاه تجريم الأسير بمجرد اعتراف واحد بغض النظر عن اعتراف المعتقل او عدمه.

وخلال سنوات الانتفاضة الحالية التي انطلقت عام 2000 أصدرت مصلحة السجون أحكاماً بالسجن المؤبد بحق المئات من الاسرى الفلسطينيين. ومن الجدير بالذكر ان السجن المؤبد لدى اسرائيل يعني مدى الحياة للاسرى الفلسطينيين المتهمين بعمليات مقاومة ضد الاحتلال في حين يكون المؤبد للسجناء الجنائيين 33 عاما ويخفض ليصبح 22 عاما.

ووفقا لاحصائية مؤسسة التضامن الدولي فقد جرى العام الماضي 2006 اصدار احكام مؤبدة ضد 32 اسيرا فلسطينيا

جنون صهيوني على حرمة المسجد الاقصى المبارك:

«قبة الصخرة» ملصق على زجاجات خمر مصنوعه في اوكرانيا تروجها شركات اسرائيلية

رام الله ـ الناصرة ـ «القدس العربي» من زهير اندراوس ووليد عوض:

فيما تواصل سلطات الاحتلال الاسرائيلي تهويد مدينة القدس على قدم وساق وصولا الى الحرم القدسي الشريف اختارت بعض مصانع المشروبات الروحية وضع صورة مسجد قبة الصخرة مسرى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ملصقا على عبوات المشروبات الروحية (زجاجات الخمر) التي تنتجها.

وتلك المشروبات الروحية التي تحمل صورة قبة الصخرة المشرفة تباع في الحانات والحوانيت الاسرائيلية بحرية دون ان ينتبه احد لهذا الاعتداء على مقدسات المسلمين.

ووضع صورة قبة الصخرة على عبوات المشروبات الروحية دفع شاباً عربياً يعيش في مدينة الرملة المحتلة عام 1948 لاتلاف الكثير من عبوات المشروبات الروحية التي تحمل ذلك الملصق والتي وجدها في احد المطاعم التي اشتراها حديثا.

واستنكرت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية بشدة قيام شركات إسرائيلية بتسويق زجاجات الخمر التي تحمل صورة قبة الصخرة المشرفة ومدينة القدس واعتبرت الأمر إنتهاكاً لحرمة المسجد الأقصى المبارك ومسا بقدسيته، واستخفافاً بمشاعر ملايين المسلمين ومعتقداتهم ومقدساتهم.

وكانت مؤسسة الأقصى لاعمار المقدسات الإسلامية التقت مساء أمس السيد أحمد العبرة من مدينة الرملة، والذي كشف أمر تسويق شركات إسرائيلية لزجاجات خمر تحمل صورة قبة الصخرة المشرفة، حيث تحدث الطاقم الإعلامي لمؤسسة الأقصى أن مشاعره اهتزت عندما رأى أن ملصقا لصورة قبة الصخرة وضع على زجاجة خمر وجدها في مقصف اشتراه من رجل يهودي من مدينة رحوفوت قبل أيام، وقال أحمد العبرة: قبل أشهر معدودة قاموا بنشر رسومات ساخرة عن النبي العربي الكريم، واليوم يقومون بنشر هذه الصور الساخرة بالمسجد الأقصى وقبة الصخرة، كما إنني وفور رؤيتي لهذه الصور على زجاجات الخمر قمت بتكسيرها وأبقيت واحدة لأنشر الأمر وأعممه راجيا من كل المسؤولين أن يتحركوا لوقف هذا الانتهاك الذي هزّ مشاعري من الأعماق.

هذا وأكد أحمد العبرة أن مثل زجاجات الخمر هذه يتم تسويقها وبيعها في المقاصف الإسرائيلية في منطقة رحوفوت، وقال ايضا: لقد قمت بجولة على المقاصف في منطقة رحوفوت (وسط البلاد) لأفحص ما إذا كان يباع مثل هذه الزجاجات من الخمر في الأسواق الإسرائيلية، ووجدت أن كثيراً من المقاصف الإسرائيلية في رحوفوت وحتى اشدود تبيع مثيلاتها، الأمر الذي يستدعي من كل المسؤولين على المستوى العربي والإسلامي العمل على منع بيع هذه الزجاجات.

وقد قامت مؤسسة الأقصى بالتقاط الصور لهذه الزجاجة من الخمر وهي من نوع فودكا تحمل رمز «إفرايزركيا» وتقوم شركة إسرائيلية باسم «بولوينا للاستيراد والتصدير»، ومقرها في مدينة أشدود بتسويقها، في حين يظهر من على ظهر الزجاجة أنها تصنع في مدينة فزيليا في دولة اوكرانيا، وان أعلى هيئة دينية يهودية وهي «الربانوت الرئيسية» قد رخصت تسويقها بالإضافة الى مؤسسات دينية يهودية في بريطانيا.

وفي حديث مع المحامي زاهي نجيدات، متحدث باسم الحركة الإسلامية حول الموضوع قال: تبت يدا من قام بهذه الفعلة البشعة، فهذا عمل يشع اقترفته شياطين الإنس، وهذا إن دل فإنما يدل على أنّ الكيد على القدس والأقصى هو حقد إسرائيلي مؤسساتي وشعبي، بل قل حقد العقلاء وحتى حقد الثمالى، الذين آمل لهم أن يصحوا يوماً وقد تبددت أوهامهم بفضل واقع إسلامي جديد يملأ الدنيا نوراً وقسطاً وعدلا بعد أن ملئت ظلما وجورا.

وفي بيان لمؤسسة الأقصى صباح الثلاثاء قالت لقد بات واضحا أن جنونا صهيونيا آثما وضع في أجندتها اليومية العمل على انتهاك حرمة المسجد الأقصى بكل ساحاته وأبنيته فلا شك أن تسويق زجاجات خمر تحمل ملصقات لصورة قبة الصخرة ومدينة القدس هو إنتهاك لحرمة المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة التي هي من أقدس المقدسات الإسلامية للمسلمين، وانه لمس واستخفاف بمشاعر المليار ونصف المليار مسلم الذين يعتقدون أن المسجد الاقصى وقبة الصخرة هما أولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين، وإننا إذ نستنكر نشر هذا الملصق على زجاجات الخمر المسكرة فإننا نطالب الشركات التي صنعتها بالتراجع الفوري عنها، في وقت باتت المؤسسة الإسرائيلية وشركات إسرائيلية تستخف وتستفز المسلمين في صلب عقيدتهم، ولقد آن الأوان لكل هذه الاستخفافات بعقيدة المسلمين التي تنتهجها المؤسسات الإسرائيلية الرسمية أن تتوقف فورا، في حين نطالب المؤسسات والهيئات العربية والإسلامية العمل فورا على وقف مثل هذه الانتهاكات واستعمال ما لها من تأثير لوقف الانتهاك الخطير المتصاعد يوميا بحق المسجد الأقصى وقبة الصخرة والقدس عامة.

تقرير ممول من الحكومة البريطانية ينتقد الجدار العازل الإسرائيلي

■ لندن ـ يو بي آي: انتقد تقرير ممول من الحكومة البريطانية الجدار العازل الإسرائيلي، وأشار الى أنه يطوق ربع مليون فلسطيني ضمن أراض حبيسة مصممة لحماية المستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونقلت صحيفة إندبندانت الصادرة امس الثلاثاء عن التقرير قوله «إن إقامة هذه الأراضي الحبيسة والتي تشبه المقاطعات عزلت هؤلاء الفلسطينيين عن بقية أرجاء الضفة الغربية وتجاهلت معظم احتياجاتهم اليومية وركزت بشكل حصري على الرغبة في الحفاظ على نسيج حياة المستوطنين الإسرائيليين».

وأوضحت أن التقرير أعدته منظمة التخطيط والحقوق الإسرائيلية ومولته السفارة البريطانية في تل أبيب بمشاركة «صندوق إسرائيل الجديدة». وقال التقرير «إن الجدار الفاصل يهدد وجود بعض الجاليات الفلسطينية ويعيق عمل الفلسطينيين ويمنع المزارعين المعزولين من الوصول الى الأسواق مسبباً أضراراً خطيرة على احتياجات الرعاية الصحية للسكان وعلى حياتهم العائلية والاجتماعية». وأضاف التقرير الذي يركز على جاليتين فلسطينيتين مقطوعتين في الضفة الغربية بين الجدار الفاصل شرقاً الى الخط الأخضر لعام 1967 غرباً وتتكونان من نحو 8000 شخص قيدت حواجز التفتيش الإسرائيلية تحركاتهم الى بقية مناطق الضفة الغربية حيث يعيش قرابة 2,5 مليون فلسطيني، وباتوا يحتاجون الآن الى تصريح من الجيش الإسرائيلي للإقامة في هذه المناطق رغم أن عائلاتهم عاشت فيها منذ قرون كي لا يعتبر وجودهم فيها مخالفة.

ولاحظ التقرير أن أي تغير لم يطرأ على النظام الذي يوجه اعتبارات المخططين الإسرائيليين، رغم أن المحكمة العليا الإسرائيلية أصدرت سلسلة من الأحكام تؤيد إعادة تغيير مسلك الجدار خارج الأراضي الفلسطينية.

جدار الفصل العنصري يحاصر نصف مليون فلسطيني ويشكل 21 جيبا سكانيا مغلقا يتحكم بها جيش الاحتلال

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

اكد تقرير حقوقي رصد اثر الجدار الفاصل الذي تواصل اسرائيل اقامته في الاراضي الفلسطينية بان هناك حوالي نصف مليون فلسطيني محاصرين ما بين الجدار والشوارع المخصصة للمستوطنين ويحظر على الفلسطينيين استخدامها.

وشكك التقرير الجديد الذي أعدته جمعية «بمكوم» الاسرائيلية التي تعنى بحقوق الانسان في مجال التخطيط، في قدرة الفلسطينيين الذين حشرهم الجدار الفاصل داخل جيوب في الضفة الغربية ومحيط القدس المحتلتين، على مواصلة حياتهم في ظروف وصفتها بالمأسوية.

واكدت«بمكوم» إن جدار الفصل الإسرائيلي الذي تقيمه اسرائيل في عمق الضفة الغربية والقدس يشكل ما لا يقل عن 21 جيبا مغلقاً جميعها تمثل سجونا كبيرة لكل منها باب أو منفذ واحد يتحكم به الجيش الإسرائيلي الذي يحكم سيطرته على حياة وحرية حركة الفلسطينيين من خلال أكثر من 400 حاجز عسكري في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وقدر التقرير عدد الفلسطينيين في هذه الجيوب «السجون» بنحو 248 ألف فلسطيني في الضفة الغربية ومثلهم (250 ألفا) يعيشون في القدس الشرقية المحتلة سيبقون في الجانب الاسرائيلي مؤكدة ان نحو نصف مليون فلسطيني محصورون يفصل بينهم الجدار أو سيفصل بينهم وبين المنطقة الفلسطينية في الضفة. وقالت المنظمة في تقرير نشرته أمس الاول ان هذه الجيوب الفلسطينية تلقى سكانها ضربة قوية وخسائر كبيرة اقتصادية واجتماعية وصحية وغيرها.

ويطرح التقرير أنواعا من الجيوب التي افرزها جدار الفصل العنصري حسب الاحتياجات والتصورات الأمنية التي فرضها الجيش الإسرائيلي على مسار الجدار أحدها يُسمى جيب تماس: يعيش الفلسطينيون في الجانب الاسرائيلي من الجدار، أي أن الجدار يفصل بينهم وبين المنطقة الفلسطينية، ولا جدار يفصلهم عن اسرائيل، لكن لا يُسمح لهم بالطبع باجتياز الخط الاخضر بلا تصاريح خاصة من السلطات العسكرية الاسرائيلية.

وحسب التقرير هناك جيوب سكانية محاطة من الجهات الاربع بجدار، ويوجد لها منفذ خروج واحد، تحت الارض «نفق»، الى المناطق الفلسطينية مثل جيب قرى بيت حنينا التحتا والجيب والجديرة وبير نبالا، وهي قرى بالأمس القريب كانت جزءا من القدس الشرقية، ويربطها حاليا نفق مع محيطها الفلسطيني تم تشييده اسفل الطريق الاستيطاني الذي يربط القدس بتل أبيب، ويتمركز على هذا المنفذ الوحيد لسكان تلك القرى قوة عسكرية إسرائيلية وابراج مراقبة في الجانبين اضافة الى حاجز عسكري يمنع الدخول إلا بتصريح للمواطنين الفلسطينيين الذين ليسوا من سكان هذه القرى.

ومن الجدير بالذكر ان جيش الاحتلال الاسرائيلي يستطيع اغلاق ذلك النفق وسجن سكان تلك القرى في منازلهم بحيث لا يستطيعون مغادرة قراهم كون ذلك النفق مغلقاً من قبل قوات الاحتلال.

وليست هذه هي القرى الفلسطينية التي حولها الجدار الفاصل الى جيب معزول ومحاط بالجدار الفاصل فهناك قرى اخرى مثل رفات ودير البلوط التي يسكنها نحو عشرة آلاف فلسطيني حيث يحيط الجدار بالقرى، وستكون طريق الوصول الوحيدة لتلك القرى من معبر ونفق تحت الارض.

واكد التقرير الحقوقي ان مسار الجدار بقي رغم قرارات محكمة العدل الدولية بعدم شرعيته وما جاء في قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الاثار المترتبة على بناء الجدار على حياة الفلسطينيين بقي مسار الجدار كما هو لمصلحة المستوطنين والمستوطنات الاسرائيلية في المقام الأول.

وقال احد قادة جمعية «بمكوم» الون كوهين ليفشتس ان مسار الجدار يتجاهل تماما السكان الفلسطينيين ويقطع أوصالهم ومصادر معيشتهم، واحيانا يتعمد هدم نسيج العلاقات القائم.

وتابع انه بعد اتمام الجدار سيصبح التوجه الى المؤسسات التعليمية والخدمات الصحية مستحيلا على سكان الجيوب الفلسطينية ويهدد عمليا امكان بقائهم في مكان سكناهم.

ويشير تقرير «بمكوم» الى ان الجيوب تنشىء تعرجات في جدار الفصل نفسه على سبيل المثال الوضع في مدينة قلقيلية شمال الضفة الغربية والتي يبلغ عدد سكانها 44 الف نسمة، يحيطها الجدار من ثلاث جهات، وبقي هناك منفذ واحد ضيق فقط نحو الشرق، يشرف عليه ايضا حاجز للجيش الاسرائيلي يخنق ويعرقل ويحد من نشاط المدينة والسكان ويفصلها ويعزلها عن باقي الضفة الغربية.

واكد التقرير ان هناك جيوباً حبيسة بين الجدار من جهة وشارع «لليهود فقط» من جهة ثانية يحظر على الفلسطينيين السير عليه.

وعلى نفس الصعيد اوضح التقرير انه بعد إكمال الجدار، سيجد 46 ألف فلسطيني من سكان غرب مدينتي رام الله والقدس في قرى (بيت لقيا، وبيت سوريك و12 قرية اخرى) جنوبي شارع مستوطنة موديعين أنفسهم سجناء بين جدار الفصل الذي سيحيط بهم من الجنوب ومن الشرق ومن الغرب وبين الشارع السريع الذي يحظر عليهم السير فيه بل المرور تحته فقط في نقطة واحدة فقط.

واشار التقرير الى ان هناك حالات معقدة مثل سكان قرى برطعة، وخربة جبارة شمال الضفة الغربية حيث يعيش نحو سبعة آلاف فلسطيني حياتهم معقدة تعقيدا خاصا حيث يحتاجون الى تصاريح مؤقتة من جيش الاحتلال والسلطات الإسرائيلية للبقاء في بيوتهم وأراضيهم التي يملكونها.

واوضح التقرير بان هؤلاء المواطنين اذا أرادوا استدعاء ضيوف يعيشون في قرى مجاورة الى بيوتهم، فانهم يحتاجون الى أن يحصلوا لهم على تصاريح خاصة من سلطات الاحتلال للسماح لهم بالدخول لتلك القرى.

واكد التقرير ان مشاكل عديدة ومتشعبة ستظهر للمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية بعد إكمال بناء الجدار الفاصل بالكامل مع نهاية العام الجاري على ابعد تقدير بالإضافة الى المعابر ـ البوابات التي تبنى على حدود الضفة مع الخط الأخضر وتلك التي تفصل القدس عن الضفة الغربية.